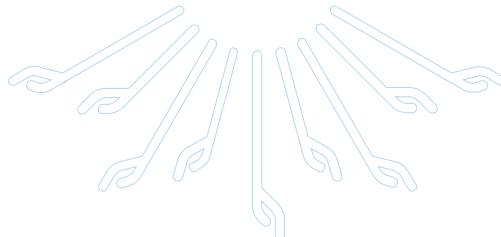




عدد خاص



السنة الثالثة

ecss.com.eg

 /ecsstudies



ECSS

**المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية**
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص



العدد تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الثالثة - نوفمبر 2022

45



د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg

①②③④/ecsstudies



COP27
SHARM EL-SHEKH
EGYPT 2022

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

المحتويات

- 08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد
- 10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد
- 13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال
- 16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني
- 19 الأبعاد الأمنية لقضية تغير المناخ في العالم
د. إيمان رجب
- 22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود
- 25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي
- 28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي
- 31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر
- 34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت تافع
- 37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي
- 40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي
- 43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة
- 46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين



حقوق الإنسان والعدالة المناخية.. احتياجات مصرية

بات واضحًا الآن أن قضية البيئة بأبعادها المختلفة فرضت نفسها على مائدة الحوار العالمي، ولم تعد ترقى يخص النخبة بل تحديًا يورق الدول والمجتمعات، كذلك لم تعد قضية الدول الكبرى بل تهديدًا خطيرًا لدول العالم النامي خاصة أفريقيا، وما الحديث عن شبح الجوع، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وانهايار سريلانكا؛ سوى جزء من تجليات الأزمة. ومن الأمور الجيدة، تبني مصر بثقلها وتاريخها قضية البيئة، وحمل لواء الدفاع عن حقوق ومصالح الدول الأفريقية التي هي ضحية أزمة ليست من صنع يديها. ويعاني الأفارقة مثل بقية الضحايا ليس فقط من ضياع موارد أرزاقهم، ولا من التشرد والهجرة القسرية، ولا من الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية؛ بل من ضياع الحق في الحياة بالموت في الصحراء الكبرى أو الموت غرقًا أمام سواحل أوروبا.

عصام شريحة

رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

العدالة المناخية

قرار مجلس حقوق الإنسان بقرار مشابه أصدرته بأغلبية كبيرة في أغسطس الماضي، صنفت فيه الحق في التمتع بيئته نظيفة وصحية ومستدامة كأحد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. وبذلك رسخت الأمم المتحدة -بتأييد غالبية الدول- الصلة العضوية بين الحقوق البيئية وحقوق الإنسان باعتبار الأولى جزءاً من الأخيرة، وذلك لأن الإضرار بالبيئة تنجم عنه تداعيات، كالتغير المناخي والتلوث، تهدد بدورها حقوقاً أساسية منصوصاً عليها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كالحق في الصحة، والحق في السكن اللائق، والحق في الغذاء، والحق في مياه الشرب، وحتى الحق في الحياة الذي يؤصل لكل الحقوق.

ومن مظاهر الكوارث الناشئة عن التغير المناخي: ارتفاع درجة حرارة الكوكب، والجفاف، وندرة المياه، وحرائق الغابات، وارتفاع منسوب مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي. وتهدد مثل هذه الظواهر تهديداً مباشراً الحق في الغذاء، والحق في مياه الشرب، والحق في العمل، والحق في السكن اللائق، والحق في الحياة. ودفع ذلك الدول إلى توجيه اهتمامها بالتغير المناخي؛ إذ تم توقيع عددٍ من الاتفاقيات الدولية، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ والتي تبنتها نحو 197 دولة.

وفي خضم هذه الظروف والتجاذب الشديد والخلاف حول توزيع الأعباء والمسئوليات ظهرت فكرة العدالة المناخية عام 2000، عندما انعقدت أول قمة للعدالة المناخية في لاهاي بهدف التأكيد على التغير المناخي والآثار المترتبة عليه، واعتبارها مسألة حقوق ومسئوليات. وتشير العدالة المناخية إلى أنه لا يتكرر ما حدث للإنسان والطبيعة، وأن يتم تعويض البلدان عن طريق تمويل مشاريع التكيف والتخفيف، والعمل على الحد من الفوارق، واللا عدالة التي تتسبب فيها الآثار السلبية للتغيرات المناخية التي يعتبر الإنسان فاعلاً أساسياً فيها.

كما تهدف العدالة المناخية إلى ضمان تمتع الجميع بالحقوق الأساسية وإلى الإنصاف بين البلدان في التمكين من أجل التكيف ضد الآثار السلبية والإنصاف بالنسبة للأجيال المستقبلية. ويتطلب تحقيق العدالة المناخية إعادة توزيع الموارد، بالإضافة إلى إشراك الأشخاص الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية في اقتراح وصياغة الحلول واعتبارهم عنصراً أساسياً في صنع القرار.

توزيع الأعباء

ولاشك أن العبء غير المتكافئ ومبدأ الإنصاف يحتم نظرة مختلفة، فنحن نعرف أن البلدان الصناعية والمدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، تتحمل القدر الأكبر في انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة بشرية، وعلى الرغم من ذلك تُوزع آثار تغير المناخ توزيعاً غير متكافئ، حيث تتأثر الدول النامية والفقيرة بمعظم الآثار التي ساهمت عموماً بالقدر الأدنى في تغير المناخ الناجم عن أنشطة بشرية.

في ظل تصاعد خطر تغير المناخ، ربما تثار العديد من الأسئلة: هل العدالة المناخية وهُتم؟ وما علاقة تغير المناخ بعدم المساواة الاجتماعية والعنصرية والعدالة بين الأجيال؟ وهل هناك علاقة قوية بين هذه الأمور لأن الدول الغنية المسببة لتلوث المناخ أقل تضرراً من الضحايا في الدول الفقيرة؟ الإجابة هي نعم بالتأكيد على الأسئلة السابقة، ولاقطعاً العدالة المناخية ليست وهماً، وأحسب أن هناك دولاً وشركات وأشخاصاً يتحملون مسؤولية تغير المناخ أكثر من غيرهم، وثمة آخرون يتأثرون بسببه أكثر من غيرهم أيضاً. فعلى من يقع اللوم؟ وهل من طريقة عادلة لتحقيق العدالة المناخية؟

بداية العدالة المناخية كمفهوم من حيث المبدأ له صلة وثيقة بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها تأثير قدرة الإنسان على التمتع بحقوقه الأساسية سلباً بسبب التلوث البيئي، كما تتأثر هذه الحقوق بعدم مراعاة التفاوت الرهيب بين الدول النامية والدول الصناعية في تحمل أعباء مواجهته دون الأخذ بالمسئولية التاريخية للدول الصناعية الكبرى في الاعتبار، وقدرة كل دولة -وخاصة الدول النامية- على استيعاب هذه الأعباء دون إعاقة مسيرتها التنموية.

وحقوق الإنسان في أصلها هي حقوق عالمية تقوم على الكرامة المتأصلة في جميع البشر، وهي غير قابلة للتجزئة ومتداخلة ومترابطة ولا يجوز التنازل عنها أو انتزاعها. وبطبيعة الحال، يحق للشعوب والأفراد، ولا سيما أشدهم تأثراً بتغير المناخ، أن يحصلوا على الحماية من آثاره السلبية. وتعريف التغير المناخي، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، هو "تغير ناجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن النشاط البشري الذي يُفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي". وبالطبع مثل هذه التغيرات تمثل تهديداً مباشراً لحياة الإنسان وحقوقه.

وقد اعتبرت الأمم المتحدة التمتع بيئته نظيفة وصحية أحد حقوق الإنسان الأساسية، وذلك من خلال قرار رقم 48/13 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان الأممي منذ نحو عام. ودعمت الجمعية العامة للأمم المتحدة



فيها حقوق الإنسان، وتحديد التحديات التي تواجه تحقيق هذه العدالة، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحديد الفئات الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية، ومن ثم تحديد الاحتياجات الضرورية لتلك الفئات. مع التأكيد والدعم لحق الحصول على المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والتغيرات المناخية، والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحقيقًا للعدالة المناخية باعتبارها أكثر الحقوق تأثرًا بالتغير المناخي.

احتياجات مصرية

وفي مصر خاصةً نحن بحاجة إلى قانون موجّه للبيئة يتفق والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والعمل على الإصلاح المؤسسي بما يضمن لوزارة البيئة التعامل الجاد مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، خاصة في مسار التوعية وبناء القدرات بما يضمن توعية المواطنين - خاصة النساء - بالتعامل مع التغيرات المناخية مستقبلاً، وكيفية إدارة الأزمات والمخاطر الناتجة عن هذه التغيرات، وربط ذلك برؤية مصر 2030، خصوصًا في ظلّ مواجهة مصر للزيادة السكانية، وزيادة عدد اللاجئين والمهاجرين إليها هروبًا من دول الجوار.

وتعكس المادة (3) من الاتفاقية المشار إليها بمادة الإنصاف عدم تكافؤ عبء تأثيرات تغير المناخ. وتنص هذه المادة على أنّ الأطراف ينبغي أن تحمي النظام المناخي على أساس الإنصاف ووفقًا لمسئولياتها المشتركة وإن كانت متباينة في قدرات كل منها، وعلى أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تأخذ مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه، وعلى إعطاء الاعتبار التام لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والتي سيتعين عليها أن تتحمل عبئًا غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا في تفعيل هذا المبدأ.

ويبقى أن من أهم النتائج المستهدفة هي العمل على صياغة مفاهيم محددة للعدالة المناخية يُراعى



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايات المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايات عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانياً- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثاً- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقاً لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالم، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم، وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.



جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

Facebook Twitter Instagram YouTube /ecsstudies



التغيرات المناخية

قضية الأمم ... تحدي الحاضر ... مخاطر المستقبل

إصدار جديد من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



Ar | En

لتحميل نسختي الاصدار
باللغة العربية والانجليزية





ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر

[f](#) [@](#) [v](#) [@](#) /ecsstudies